الدَّوْلَةُ كَحِزْبٍ سِيَّاسِيٍّ سِرِّيٍّ

رحمان النوضة

(الصيغة 7)

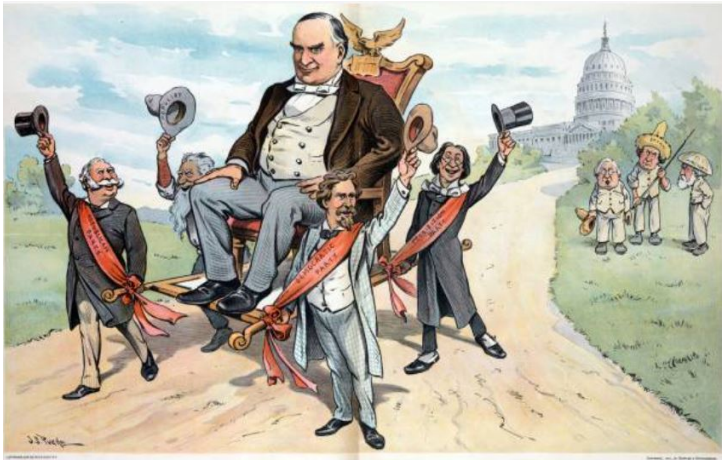

الأُطْرُوحَات النظرية التي أَعْرِضُها في هذا النصّ، تَنْطَلِقُ من رسالة صادرة عن وزارة الداخلية بالمغرب، مُصَنّفَة «سِرِّيَة»، وَجَدْتُهَا بِالصُدْفَة في سنة 2020، وهي مُسَرَّبَة، وَمُتَدَاوَلَة، على شبكة الإِنْتِرْنيت. وفي البداية، ضَحِكْتُ عند قراءة هذه الرسالة. واعتبرتُ أنها تُؤَكِّدُ ما كنتُ أعرفه مِن قَبْلُ (من خلال النظرية الماركسية حول الدولة). ثُمّ تَجَاهَلْتُ

هذه الرسالة المُسَرَّبَة، ولم أَعْبَأْ بها. لكن مِن بعد مُرور أكثر من سنة ونصف، اِكْتَشَفْتُ هذه الرسالة من جديد، وهي مَا زَالت تَدُور على شبكة الإِنْتِرْنِيت. ثُمّ أَدْرَكْتُ أن هذه الرسالة تُوَفِّرُ مناسبة بِيدَاغُوجِيَّة، وَمُفِيدَة، لِشَرْح بعض آلِيَّات اِشْتِغَال أَجهزة الدولة. وَرَغْمَ مُضِيِّ قُرابة سبعة سنوات على كتابة هذه الرسالة الأصلية المُسَرَّبَة، فإنها تبقى مهمّة. لأنها تُعَبِّر عن ظَوَاهِر (phénomènes) مُجتمعية، وَسِيَّاسية، وَدَوْلَتِيَة (أي نِسْبَةً للدولة) عَامَّة، وَمُتَوَاصِلَة.

وكان بِإمكاني أن أكتب مَقَالًا مُشَابِهًا لِهذا اَلْمَقال الحالي، دون الكلام نِهائِيًّا عن تلك الرسالة المُسَرَّبَة. وكان بإمكاني أن أشرح في هذا المقال نفس الأفكار التي قَدَّمْتُها عن آلِيَّات اِشْتِغَال أجهزة الدولة، وعن تَدَخُّلِهَا في الانتخابات العامّة، وعن تَسَرُّبها في الأحزاب والنقابات والجمعيات المُعَارِضَة، إلى آخره. لكن تلك الرسالة المُسَرَّبَة، وَلَوْ أنها غير ضَرُورية، فإن اِسْتِعْمَالها يَبْقَى مُفيدًا، لأنها تُوَفِّرُ لنا مُسَاعَدَة بِيدَاغُوجية ثَمِينَة، وَتَقُوم بِدَوْر التَوَابِل التي تُسَهِّل، أو تُحَسِّن، تَطْيِيب الطَّعَام، وَتُعْطِي لِلْمَنْتُوج طَعْمًا مُسْتَمْلَحًا.

وَعلى خلاف بعض الظُنُون، غَايَة المقال الحالي، ليست هي سَبُّ، وَلَا إِهَانَة، مُوظّفي الدولة، وَلَا مُؤَسَّسَاتها. لأنني أُمَارِس النَقْد المُجتمعي، وَأَمْتَنِعُ عن مُمارسة الشَّتْم أو الإهانة ضدّ أَيّ كان. ولأنني مُقْتَنِعٌ أن السَبَّ أو الإهانة يُضِرَّان بنا جميعًا، وَلَا يُفِيدَان أَيَّ أَحَد مِنَّا، بِأَيِّ شَكل مِن الأشكال. وغاية مقالي الحالي، هي فقط القِيَّام بِدِرَاسَة عِلْمِيَّة، وَمَوْضُوعية، وَبِيدَاغُوجِيَّة. حيثُ أُحاول تَوْضِيح ظَاهِرَة سِيَّاسِيَة عِلْمِيَة، مُجْتَمَعِيَّة، وَعَامَّة (مَعروفة جَيِّدًا لَدَى عُلَمَاء المُجتمع الماركسيّين)، وذلك مِن خلال تحليل هذه الرسالة المُسَرَّبَة. وهذه الظاهرة المَعْنِيَة هي أن ***الدولة (بما فيها الدولة اللّبيرَالية، أو الرَّأْسَمَالِية)، أو بعض أجهزتها، تَمِيل دَائِمًا، وَتِلْقَائِيًّا، إلى أن تعمل***

كَأَنَّها "حِزب سِياسي سِرّي". وهي ظاهرة تَتَجاوز الأشخاص المَعْنِيّين بها. ولماذا أَسْتَعْمِل هنا عبارة «حزب سيّاسي»؟ لأن أجهزة الدولة تَعْمَل هُنا بِمَنْطِقِ الأحزاب السياسية، وَبِمَنَاهِجها. ولماذا أَستعمل عبارة «سِرّي»؟ لأن أجهزة الدولة تُخْفِي هُنَا أَفْعَالَهَا المَعْنية، وَتَفْعَل مَا لَا تَقُول، وَتَقُول ما لَا تَفعل، خَوْفًا من اِنْفِضَاح خَرْقِهَا لِلْقَانُون الذي وَضَعَتْه هي بِنَفْسِهَا.

ولا أَدَّعِي في هذا النَصّ الحالي أنني أُقَدِّمُ ***نظريةً مُتَكَامِلة عن آليَّات اِشتغال أجهزة الدولة***. لأنه سبق لِمُفَكِّرِين آخرين أن قاموا قَبْلِي بهذا العمل[1]. وإنما أكتفي هنا بتحليل هذا الحدث البسيط (رِسَالَة مُسَرَّبَة)، والمُعَبِّر، لكي أُوَضِّحَ من خلاله، كَيْفَ أن نسبة هامّة من أفراد أجهزة الدولة، يَمِيلُون تِلْقَائِيًّا، لِلْعَمل كأنهم يُشَكِّلُون "حزبًا سياسيًا خَفِيًّا". وَلَوْ أنهم لَا يَشْعُرُون بذلك.

---

(1) أذكر هنا بعض المراجع: كتاب فريدريش إنجلس (Friedrich Engels)، "أصل العائلة، والملكية الخاصّة، والدولة". وكتاب فلاديمير لينين (V. Lénine)، "الدولة والثورة". وكتب الْمُفَكِّر الماركسي نِكُوس بُولَانْتْزَاس (Nicos Poulantzas) الذي درس آليات اِشتغال أجهزة الدولة، في عدّة مجالات، وفي عدّة كتب، منها : كتاب "نظرية مادية للدولة"، وكتاب "النظرية الماركسية والاستراتيجية السياسية"، وكتاب "الفاشية والدكتاتورية"، وكتاب "الطبقات المجتمعية في الرَّأْسَمَالِية اليوم"، الخ. كما أن لُوِيس أَلْتُوسَر (Louis Althusser) نشر كُتَيِّبًا حول الأجهزة الأَيْدِيُولُوجية للدولة.

هَامِش (1) أذكر هنا بعض المراجع: كتاب فريدريش إنجلس (Friedrich Engels)، "أصل العائلة، والملكية الخاصّة، والدولة". وكتاب فلاديمير لينين (V. Lénine)، "الدولة والثورة". وكتب الْمُفَكِّر الماركسي نِكُوس بُولَانْتْزَاس (Nicos Poulantzas) الذي درس آليات اِشتغال أجهزة الدولة، في عدّة مجالات، وفي عدّة كتب، منها : كتاب "نظرية مادية للدولة"، وكتاب "النظرية الماركسية والاستراتيجية السياسية"، وكتاب "الفاشية والدكتاتورية"، وكتاب "الطبقات المجتمعية في الرَّأْسَمَالِية اليوم"، الخ. كما أن لُوِيس أَلْتُوسَر (Louis Althusser) نشر كُتَيِّبًا حول الأجهزة الأَيْدِيُولُوجية للدولة.

وهذه الرسالة المُسَرَّبَة، ليست هي الحَدَث الوحيد الذي يفضح ظاهرة تَصَرُّف الدولة كَـ "حزب سياسي سِرّي". بَل تُوجد أحداث كثيرة تُعَبِّر عن نَفس الظاهرة. وقد اِخْتَرتُ حالة هذه الرسالة المُسَرَّبَة، لأنها حالة بَسِيطَة، وَوَاضِحَة، وَمَفْضُوحَة، وَبِيدَاغُوجِيَّة، أكثر من الحالات الأخرى.

وَهَكَذَا، فَقَد سُرِّبَت على الإِنْتِرْنيت، صُورَة (على شكل JPG) لِرسالة داخلية، وَسِرِّيَة، صَادِرَة عن "المديرية العامّة لمراقبة التراب الوطني" (DGST) بالمغرب، وَمُؤَرَّخَة بِـ 1 يونيو 2015، وَمُرَقَّمَة بِـ 6986، وَرَقْم مَرْجِعِهَا هو 15/5208. وَهي مُوَجَّهَة إلى «المدير الإقليمي لمراقبة التراب الوطني في إقليم الحُسَيْمَة» (بالمغرب). وَتَتَكَوَّن هذه الرسالة من قُرابة 12 سَطْرًا. وَقَد وَقَّعَ هذه الرسالة «المسؤول عن قِسْم الإِرْسَالِيَّات، المُراقب العام، DGSN/DGST N°7587/16». وموضوع هذه الرسالة هو : ***إعطاء توجيهات حول «تَوَازُنَات الأحزاب السياسية المُشاركة في الانتخابات الجارية [آنَئِذٍ] بِإِقْلِيم الحُسَيْمَة»***.

والنَصُّ الكَامِل الوَارِد في هذه الرسالة هو التَّالِي: «*ردًّا على رسالتكم المؤرّخة بتاريخ 1 نونبر 2015، بخصوص الاتجاهات السياسية العامّة بمدينة الحُسَيْمَة، وبعد أن ثَبُتَ، من جُلّ* ***التقارير*** *الواردة، أن سَاكِنَة الإقليم تتّجه نحو فَرْض [؟] تَوَازُنَات سياسية جديدة بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات، قد تجعل* ***أشخاصًا غير***

مُتَعَاوِنين [مَعَنَا] يَحْصِدُون بعضًا من المَقَاعِد، فإننا نَدعو إلى ***تَشْتِيت أصوات المُنْتَخِبين***، وَجَعْل أغلبيتها تَتَّجه إلى ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً*** [!]. وعليه، لا بُدّ من تَحْرِيك كل ***المُتَعَاوِنين مع أجهزتنا*** من السياسيّين الرّيفِيّين [نسبةً لِمَنْطَقَة "الرّيفْ" في المغرب] وجعلهم يتقدّمون إلى الانتخابات بالإقليم، ونخصّ بالذّكر : إلياس العمري عَن "حزب الأصالة والمعاصرة"؛ ونجيب الوزّاني عن "حزب العهد الديموقراطي"؛ وشاكر أشهبار الأمين العام لِـ "حزب التجديد والإنصاف"، بشرط أن يُدعّم بشكل مباشر ***المُتَعَاون*** نجيب الوزاني؛ [ويجب] إعادة الإتّصال بكل ***عُمَلَائِنَا من المُنْتَسِبين*** [=المُتَسَرّبين] لكل من "الحركة الأمازيغية" بالمنطقة، و[حركة] "الحُكْم الذَّاتي"، و"[حركة] 20 فبراير"، من أجل ***تَحْيِيد كل المُتَعَاطِفين مع هذه الحركات*** [المُعَارِضَة]. [وَ]نُشَدّد على رَصْد كلّ حركات ***المُرَشَّحين الغَير مُتَعَاوِنين***، وَحَشْد ***التَرْسَانَة القانونية*** من أجل اِقْتِنَاص كلّ هَفَوَاتِهم. وكل تَهَاوُن في تَنفيذ التَعْلِيمَات في هذه المرحلة الحَرِجَة من قِبَل ***المُتَعَاوِنين*** [مَعَنَا]، سَيُعاقب وِفْقًا لِلجَارِي به العَمَل». إنْتَهَت الرّسَالة المُسَرَّبَة. [ويمكن رؤية صورة هذه الرسالة في آخر هذا النص الحالي].

وقبل البدء في تَأْوِيل مَضَامِين هذه الرسالة، نَتَسَاءَل أَوَّلًا : هل هذه الرسالة المُسَرَّبَة حقيقية، أم مُصْطَنَعَة ؟ نحن نَجْهَل المَجْهُول. لكن الاحتمال الأكبر هو أن هذ الرسالة حقيقية. ولماذا ؟ 1) لأن المعلومات الواردة في هذه الرسالة، هي دقيقة جدّا، وخاصّة بأجهزة المُخابرات، ولا يمكن أن تَخْطُر على بال أيّ مواطن عادي. 2) لأن عُلماء المُجتمع الماركسيون يعرفون جَيّدًا أن هذه الظَوَاهِر الدَوْلَتِيَة (نِسْبَةً لِلدَّوْلَة) الواردة في هذه الرسالة هي مَأْلُوفَة، وَمُعْتَادَة. بَلْ يُوجد ما هو أكبر، أو أخطر منها. 3) لأن مُعظم الكتب السياسية والتاريخية

المنشورة عن مُجتمع المغرب، تتحدّث عن وُجود مثل هذه الظواهر الدَوْلَتِيَة الواردة في الرسالة. 4) لأن مُعظم الأحزاب السياسية المغربية، سواءً كانت مُعارضة أم مُوَالِيَة، تَتَكَلَّم عن وُجُود مثل هذه الظَوَاهِر. 5) لأن الظواهر الدَوْلَتِيَة المَذْكورة في هذه الرسالة تُوجَدُ أيضًا في كثير من دول العالم، وخاصة منها دول العالم الثالث، بما فيها مُوريتَانْيَا، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن، والسودان، إلى آخره. 6) لأنه، حتّى لو كانت الرسالة مُزَوَّرَة، فإن الظواهر التي تَحَدَّثَت عنها الرسالة، موجودة فعلًا في الواقع. بَل يُوجد ما هو أكبر، وأهم منها.7) لأن مضمون الرسالة ليس «سِرِيًّا»، بل مُعظم المُواطنين يَعرفون جَيّدًا أن أجهزة وزارة الداخلية تتدخّل في الانتخابات كَطَرَف مُسَانِد لِلسُّلطة السياسية، وَلِمُنَاصِريها.

وهل يَحِقُّ لنا مُناقشة مضمون هذه الرسالة المُسَرَّبَة، و«السِرّيَة» ؟ نَعم. لأن شُؤُون الدولة (مِن وُجْهَة نظر الشعب) هي شُؤُون عُمُومِيَة، أيْ أن نِقَاشها مُبَاح لِعُمُوم المُواطنين. ولأنه يُفْتَرَضُ في الدولة أن تكون في خِدمة الشعب، وخاضعة له. ولأنه من حقّ الشعب، ومن حقّ المُواطِنين، أن يُنَاقِشُوا أُمور الدولة التي تَحْكُمهم، سواءً كانت قضايا هذه الدولة المَعْنِيَة مُحْتَرِمَة لِلْقانون، أم مُخَالِفَة له. ولا يَحِقُّ لِأَيّ جِهاز في الدولة، أن يَمنع الشّعْبَ مِن نِقَاش قَضَايَا دَوْلته، مثلًا بِحُجَّةِ أن هذه القضايا هي «سِرّيَة». فَلَا يَكْفِي وَصْف قَضِيَّة مُحَدَّدة بأنها «سِرّيَة» لِكَيْ يَجُوز مَنْع نِقَاشِهَا، أو تَدَاوُلِهَا. ولأن كلّ قضية كانت أصلًا «سِرّيَة»، ثُمّ تَسَرَّبَت إلى عَامَّة المُواطنين، يُصبح نِقَاشُهَا، والتعليق عليها، مُبَاحًا. ولأن الدستور القائم يَعِدُ الشّعبَ بأن يَضمن له حُرّية التفكير، وَحُرّيَة التَعْبِير، وَحُرّيَة النَشْر، وَحُرّية التنظيم، وَحُرّية التظاهر، أو الاحتجاج. ولأنه من واجب الدولة أن تُنْجِزَ طُمُوحات الشعب. وإذا

ما حُرِمَ المواطنون من هذه الحُقوق، ومن هذه الحُرّيَات، فهذا سَيَعْنِي أن الحُكْم القائم هو حُكم استبدادي. فَيَغْدُو هذا الحُكم فاقدًا لِلشّرعية.

بعد تلك التقديمات السَّابِقَة، نَنْتَقِل الآن إلى اِسْتِثْمَار تلك الرسالة المُسَرَّبَة، وَنَسْتَخْلِصُ منها الاِسْتِنْتَاجَات الثَمِينَة التاليّة :

ـ ***الاِسْتِنْتَاج رقم 1*** **:** لا تَقُوم الأجهزة القمعية فقط بِزَجْر الجرائم والمُخَالَفَات العادية، التي يُعاقِب عليها القانون، وَإِنَّمَا تَقُوم أيضًا، وباستمرار، بِدِرَاسَة التطوّرات السياسية، التي تَحْدُث في ***آراء جماهير الشعب*** (أي في «الرّأْي العام»)، بما فيها ***آراء النَاخِبين المُشَارِكين في الانتخابات العامّة، والتي يُفْتَرَضُ فيها، دُسْتُورِيًّا، وَقَانُونِيًّا، أنها «انتخابات مُسْتَقِلَّة، وَحُرَّة، وَشَفَّافَة، وَنَزِيهَة»***. لأنه جاء في الرسالة المُسَرَّبَة أنها تُجيب عن رسالة أخرى سَابِقَة لها، حيث قالت الرسالة : «رَدًّا على رسالتكم المؤرّخة بِـ ...». ولأن الرسالة المُسَرَّبَة قالت أيضًا أن موضوع هذه المُراسلات هو : تَتَبُّع «***الاتجاهات السياسية العامّة بمدينة الحُسَيْمَة***». بِمَعْنَى أن الأمر يَتَعَلَّق بِالتَأْثِير على، أو بِتَكْيِيف مَقْصُود لِـ «***الاتجاهات السياسية العامّة***»، الجارية في آراء جماهير الشعب. وَبَنَت الرسالة حُجَّتَها القَوِيَّة على أساس أنه «ثَبُتَ مِن جُلّ ***التَقَارِير*** الواردة»، وذلك في صِيغَة الجَمْع («**التَقَارِير**»). وَوُجُود هذا السَّيْل مِن «**التَقَارِير**»، التي تَصْعُدُ مِن القَاعدة إلى المَركز، ثُمّ تَهْبِطُ مِن المركز إلى القَاعِدة، يُؤَكِّد وُجُود تَتَبّع مُمَنْهَج، وَدراسة مُنَظَّمَة، لهذه «الآراء»، و«***الاتجاهات السياسية العامّة***»، من طرف وزارة الدّاخلية، ومن طرف مُختلف أجهزة المُخابرات. ***بَيْنَما لا يُوجد في الدُّسْتُور، ولا في القوانين القائمة، ما يسمح لأجهزة الدولة بأن تَشْتَغِلَ على رَصْد أَفْكَار المُواطنين، وَتَتَبُّع أَرَائِهم السياسية، (سَوَاءً في ميدان الانتخابات العامّة، أم في غيره). وَلَا يَسمح لها الدُستور، وَلَا القانون، بأن تَعْمَلَ على إِعَادَة تَوْجِيه هذه «الآراء» السياسية، أو***

«الاتجاهات السياسية العامّة»، أو تَغْييرها، أو تَكْييفَهَا، نحو اِتِّجَاه مُخالف لِلْاِتِّجَاهات التي اِخْتَارَهَا المواطنون بحرّية. وَإِلَّا، أَصْبَح هذا الرَّصْد، وهذا التَتَبُّع، وهذا التَكْييف، لِآرَاء، أو لِأَفْكَار المُواطنين، صِنْفًا من الْاِنْتِهَاك لِحُرْمَة عُقُول المُوَاطِنين. كما لَا يُوجد في الدستور، ولا في القانون، ما يسمح لِلأجهزة القمعية، والمُخَابَرَاتِيَة، بأن تَقُوم بِتَكْمِيم الأفواه المُنْتَقِدَة، أو بِتَهْمِيش المُعَارِضين، أو بِإِفْشَال، أو بِتَصْفِيَة، الخُصُوم السياسيّين، أو الثوريّين.

ولهذا السبب بالضّبط، فإنّ الاحتمال الأكبر، هو أن الدولة سَتَتَلَافَى بالتَّأْكِيد الاعترافَ بِصِدْقِيَة هذه الرسالة المُسَرَّبَة. لأن هذه الرسالة تفضح ***الدولة في حالة تَلَبُّس*** (en flagrant délit)، وَتَتَّهِمُها ضِمْنِيًّا بأنها ***تُحاول إعادة توجيه أصوات النَّاخِبين، من الأحزاب المُعارضة، إلى الأحزاب المُنَاصِرَة للنظام السياسي القائم***. الشيء الذي لا يدخُل ضِمْن اِخْتِصَاصَات أيّ جهاز مِن أجهزة الدولة.

- ***<u>الاسْتِنْتَاج رقم 2</u>*** **:** أَشَارت الرسالة المُسَرَّبَة إلى أن خُلَاصة تلك الدِرَاسَات و«***التَقَارير***» (المُتَبَادَلة بين القاعدة والمركز، في أجهزة وزارة الداخلية)، هي أن «سَاكِنَة الإقليم تَتَّجه نحو فَرْض [؟] توازنات سياسية جديدة بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات». وَنُلاحظ هنا بِاسْتِغْرَاب أن الرسالة تَعْتبر المُواطنين الذين يُصَوِّتُون بِحُرِّيَة في الانتخابات العامّة، أنهم «يَفْرِضُون» على وزارة الداخلية «توازنات سياسية جديدة» غير مَرْغُوب فيها. وَتَفْتَرِضُ الرسالة أن هذا «الفَرْض» غير مَقْبُول. وَنَبَّهَت الرسالة إلى أن الخطر هو أن «***أشخاصًا غير مُتَعَاوِنين***[مَعَنَا، قَدْ] يَحْصِدُون بعضًا من المَقَاعِد». ثم أعطت الرسالة تَوْجيهات واضحة، وَصَارِمَة، لِمَنْع حُدُوث تلك الاحتمالات. وَأَمَرَت الرسالة السِرِيَّة بِـ «***تَشْتِيت أَصْوَات المُنْتَخِبين***»، وجعل أغلبيتها تتّجه

إلى ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً»*** ! كما أَمَرَت الرسالة بِـ «رَصْد كلُ حَركات ***المُرَشَّحين الغير مُتَعاوِنين*** [مَعَنَا]». لأن هذه الرسالة تَعْتَبِرُ «***المُرَشَّحين الغير مُتَعاوِنين***» بِمَثَابَة خُصُوم، أو أعداء للدولة ! وهذه التَوْجيهَات، تُثْبِتُ أن وزارة الداخلية، وأجهزة المُخابرات، تَشْعُرُ كَأَنَّهَا طَرَفٌ مَعْنِيٌّ وَمُنْحَاز في الصِّرَاعَات السياسية الجَارِيَة، وَ***تَعْمل بِهدف تَغْيير آرَاء وَاخْتِيَارات السُكَّان في ميدان الانتخابات العامّة !*** وهذا خَرْقٌ وَاضِح لِلدستور، وَلِلقانون القائم. حيث أن كُلًّا مِن الدستور، وَالقانون، لَا يُعْطِيَّان لأجهزة الدولة حَقَّ التَدَخُّل في آراء النَاخِبين، وَلَا يَسْمَحُ لها باستعمال أَدَوَات الدولة، وَمِيزَانِيَّاتِهَا، بِهَدَف تَغْيير الاختيّارات السيّاسيّة لِلمُوَاطِنين. وَإِلَّا، غَدَت هذه الانتخابات العامّة غَيْر مُسْتَقِلَّة، وغير حُرَّة، وغير نَزِيهَة. أي أن هذه الانتخابات تُصبح عَبَثِيَّة، وَبِدُون جَدْوَى. وَبِدُون شَرْعِيَّة، وَنَتَائِجُهَا بَاطِلَة، وَتَسْتَهْلِك هذه الانتخابات مِيزانيّات ضخمة، دون أن تُعْطِيَ الشَّرْعِيَة لِأَيِّ شَخص مُنْتَخَب، وَلَا لِأَيَّة هَيْئَة مُنْتَخَبَة.

- ***<u>الاسْتِنْتَاج رقم 3</u>*** **:** بعدما أَثْبَتْنَا (في الاِسْتِنْتَاج رقم 1) أن ***وزارة الداخلية تَرْصُدُ أَفْكَار المُواطنين، وَتَتَتَبَّعُ أَرَائِهم السياسية في الانتخابات العامّة؛*** وبعدما بَيَّنَّا (في الاِسْتِنْتَاج رقم 2) أن ***وزارة الداخلية، وأجهزة المُخابرات، تعمل بِهدف تَغْيير ، أو إِعَادَة تَوْجيه، آرَاء وَاخْتِيَارات السُكَّان في ميدان الانتخابات العامّة،*** فهذه المُعْطَيَات تَعني، وَتُؤَكِّد، أن ***الأجهزة القمعية تَعْمَل كَحِزْب سياسي سِرّي، يَهْدِفُ إلى إِعَادَة تَوْجيه الآرَاء السياسية لِلجماهير الشعبية في الْاِتِجَاه الذي يَخدم مَصَالِح الأشخاص الحَاكِمين، أو مَصَالح الدولة، أو يَخْدُم مَنَافِع الطبقة السَّائِدَة، أو النظام السياسي القائم.*** حيثُ تَكَلَّمَت الرسالة عن تَعْبِئَة، وتَجْنِيد، و«***تَحْرِيك***» الأشخاص «***المُتَعَاوِنين مع أجهزتنا***»، و«إعادة الإتّصال بكل ***عُمَلَائِنَا***». وقالت

الرسالة: «نَدْعُو إلى ***تَشْتِيت أصوات المُنْتَخِبين***، وَجَعْل أغلبيتها تَتَّجه إلى ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً***» !

وَنَتَسَاءَلُ : عَلَى مَنْ يَعُود الضَمِير «نَا» المُسْتَعْمَل في عِبَارة «***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا***» ؟ هل يَرْجِعُ إلى الدولة، أم إلى النظام السياسي، أم إلى أجهزة المخابرات ؟ الاحتمال الكبير هو أن هذا الضَمِير «نَا» يَقْصِدُهُم جميعًا.

وَنَتَسَاءَل أيضًا : مَا هي الوَسَائِل المَسْمُوح لِـ «أَعْوَان» وَ«عُلَاء» الدولة بِأَن تَسْتَعْمِلَهَا في عَمَلِيَّة إنجاز مُهِمَّة «***تَشْتِيت أصوات المُنْتَخِبين***، وَجَعْل أغلبيتها تَتَّجه إلى ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً***» ؟ الاحتمال الكبير هو أن جميع الوَسَائِل مُبَاحَة، سَوَاءً أَثْنَاء تَسْجِيل المُرَشَّحِين، أم أثناء الحَمَلَات الدِعَائِيَّة الانتخابية، أم أثناء عَدّ الأصوات الانتخابية، أم أثناء إِرْسَالِهَا إلى مَرَاكِز وزارة الدَّاخِلِيَّة.

وأضافت الرسالة : «وعليه، لَا بُدَّ من تَحْرِيك كل ***المُتَعَاوِنين مع أجهزتنا***»، و«***تَحْيِيد*** [*neutraliser*] ***كل المُتَعَاطِفين مع هذه الحركات*** [*المُعَارِضَة*]». وبالتَّالِي، تَشْتَغِل هذه الأجهزة القمعية كَحِزب سيّاسي مُنْحَاز، يَعمل في الخَفَاء، وَيُكَرِّسُ مُعْظَمَ مَجْهُودَاتِه لِخِدْمَة الأشخاص الحَاكِمِين، وَيَعْمَل لِفَائِدَة الطبقة السّائِدَة، أو النظام السياسي القائم، وليس لِخِدْمَة مَصالح الشعب، بِصِدْق وأمانة.

وهكذا، تَتَصَرَّف الدولة كَ «حزب سياسي سِرّي»، مُجَنَّد لِمُحاربة مُجمل النُقَّاد، والمُعَارِضِين، والخُصوم، أو الأعداء السياسيّين، الذين يَفْضَحُون الفَسَاد والاستبداد، أو الذين يَطْمَحُون إلى تَغْيِير، أو إلى إِسْقَاط، النظام السياسي القائم.

وَفي هذا الإطار، يَتَحَرَّك تِلْقَائِيًّا، بعض مُوَظَّفِي الدولة، وخاصّةً مِنهم ذوي الرُّتَب العُلْيَا والمُتَوَسِّطَة، وبدون وَعْي، بِعَصَبِيَّة مُتَحَمِّسَة، أو مُتَشَدِّدَة. وقد تَكُون أحيانًا هذه العَصَبِيَة عَنِيفَة، أو خَشِنَة.

وتستعمل الدولة ضِدَّ خُصومها، وَلَوْ بشكل اِنْتِهَازِي بَيِّن، كل الوسائل المُتَاحَة، سواءً كانت هذه الوسائل قانونية، أم مَمْنُوعَة مِن طَرَف القانون القائم، أو حتّى اِسْتِبْدَادِيَّة، أو غير نَزِيهَة، أو غير أخلاقية. لأن هذه السُّلُوكِيَّات هي مثل آلِيَّات، أو مِيكَانِزْمَات تَتَجَاوَزُ إِرَادَات الأَشْخَاص. وذلك ما سَنَتَأَكَّد منه من خلال التوضيحات التَالِيَّة.

(وَنَظَرًا لِكَوْن الرسالة المُسَرَّبَة لَا تَتَكَلَّم عن ظَاهِرَة ***استعمال المال في الانتخابات العامّة، بِهَدَف شِراء أَصْوَات النَاخِبين الفُقَراء،*** وهي أَسَالِيب شَائِعَة، وَمُسْتَعْمَلة خِصِّيصًا مِن طرف الأَثْرِيَّاء، والمُقَاوِلين، والمُسْتَغِلّين، وَالأَعْيَان (notables) المَحَلِيّين، فإننا نَتَلَافَى الكلام عن هذه الظاهرة في المقال الحالي. وَلَوْ أنها ظاهرة مَوْجُودَة، وَهَائِلَة، وَفَعَّالَة، في التَأْثِير على نتائج الانتخابات العامّة. أَضِفْ إلى ذلك أن السُّلُطَات السياسية، ووزارة الداخلية، وأجهزة القمع، والمُخابرات، تعرف جَيِّدًا ضَخَامَة هذه الظاهرة، ومنذ عَشَرَات السِّنِين، لكنها لَا تَفْعَل شيئًا ذِي أَهَمِّيَة لِزَجْرِهَا، أو لِمُعَاقَبَة مُرْتَكِبيها).

- ***<u>الاسْتِنْتَاج رقم 4</u>*** **:** في هذا الإطار (المَوْصُوف سَابِقًا)، تُصْبِحُ إِذَنْ ***الانتخابات العامَّة غَيْر مُسْتَقِلَّة، وَغير حُرَّة، وَغَيْر شَفَّافَة، وَغير نَزِيهَة.*** وَتُصْبِحُ السُّلْطَة السياسية، مَنْطِقِيًّا، مُتَّهَمَة بِـ «إِسَاءَة اِسْتِعْمَال السُّلطة» (abus de pouvoir). بَل يُصبح مِن المَشْرُوع لِلْمُلَاحِظِين، أن يَصِفُوا مَجْهُودات أجهزة الدولة من أجل تَغْيِير الاختيارات السِيَاسية لِلنَّاخِبين، بِكَوْنِه مَظْهَرًا مِن مَظاهر الاستبداد السياسي. وفي هذه الأوضاع، كان مِن حَقّ الأحزاب السياسية، المُتَضَرِّرَة في هذه الانتخابات العامّة، أن تُقِيم دَعَوَات قَضَائِيَّة ضِدّ الدولة، لكن طَبْعًا، بِشَرْط أن يَكُون القَضَاء مُسْتَقِلًّا وَنَزِيهًا. أمّا في حالة إذا كان القضاء غير مُسْتَقِلّ، أو غير نَزِيه، فإن هذه الدَعَوَات القَضَائِيَة سَتَغْدُو هي نَفْسُها عَبَثِيَة، وَمَضْيَعَة لِلْوَقت، وَمَضْيَعَة

لِلطَّاقَات. وَسَيُصْبِح، في نفس الوقت، أَمَلُ إِصْلَاح النظام السياسي القائم، من داخل مُؤَسَّسَاتِه، أَيْ عَبْر الوسائل القانونية، أمرًا مُسْتَحِيلًا. وَآنَئِذٍ، قد تَعْتَبِرُ القِوَى المُعَارِضَة، أو الثورية، أن سُبُل النضال الثوري، غَيْر المُتَقَيِّدَة بالقانون القائم، تَغْدُو مَشْرُوعَة.

- <u>الاسْتِنْتَاج رقم 5</u> : مِن المَعْلُوم أن القوانين الحالية القائمة في المغرب، تُعْطِي لِوزارةَ الداخلية حَقَّ اِحْتِكَار تَنْظِيم الانتخابات العامّة (البرلمانية، والجماعية، والمهنية، الخ). وذلك إلى درجة أن الفاعلين السياسيين لم يَعُودوا يَتَصَوَّرُون أيّة إمكانية لتنظيم الانتخابات العامّة بِدُون «إِشْرَاف» وزارة الدّاخليّة على هذه الانخابات. وفي نفس الوقت، تَتَدَخَّل وزارة الداخلية (مثلما أَكَّدَتْهُ الرسالة المُسَرَّبَة) في هذه الانتخابات كَطَرف سِيَّاسِي مُنْحَاز، وَمُنَاصِر لِلْقِوَى السياسية المَلَكِيَّة، أو الرَّأْسَمَالِيَّة، أو المُحَافِظَة، أو اليَمِينِيَّة، أو الفَاسِدَة، أو الرّجْعِيَة. الشيء الذي يَعْنِي أن ***وزارة الداخلية، المُنَظِّمَة لِلْاِنْتِخَابَات، هي في نفس الآن، خَصْمٌ وَحَكَمٌ***. وهذا مُنَافٍ لِلْعَقْل، وَ لِلْعَدْل.

وَكُلَّمَا كانت الإدارة المُنَظِّمَة لِلانتخابات العامّة تُعَبِّئ، في نفس الوقت، جُيُوشًا سِرِّيَة لِمُحاربة الأحزاب والأشخاص «الغير مُتَعَاوِنين» معها، أو الذين يُنَاهِضُون الخُضُوع، أو يَرفضون الْاِنْبِطَاح لها، فَهَذا يَعْنِي أن تلك ***الانتخابات العامّة، هي غَيْر «مُسْتَقِلَّة»، وَغَيْر «حُرَّة»، وَغَيْر «شَفَّافَة»، وَغَيْر «نَزِيهَة»***. بَلْ سَتُصْبِحُ هذه الانتخابات، من وُجْهَة نَظَر المُعارضين، مُتَحَيِّزَة (biaisée).أو مُزَوَّرَة، أو مَغْشُوشَة. لأن هذه الانتخابات العامّة تَغْدُو مُنْحَازَة لِصَالح الأشخاص الحَاكِمين، أو لِفَائِدَة القِوَى السياسية السَّائِدَة في المُجتمع، أو لِمَصلحة الطبقات المُسْتَغِلَّة. وفي هذه الحالة، يُصبح مِن حَقّ المُعارضين السياسيّين أن يَسْتَنْتِجُوا أنه ***يَسْتَحيل إِنْجَاز أيّ إصلاح دِيموقراطي في البلاد، إذا لم يَكُن القَانُون يَمْنَع كُلَّ شكل من أشكل تَدَخُّل وزارة الداخلية، أو***

المُخابرات، في تَنْظِيم، أو في تَسْيير، الانتخابات العامّة. وأنه يجب إِسْنَاد تنظيم الانتخابات العامة، إلى هَيْئَة مُسْتَقِلَّة عن السُّلَط التَنْفِيذِيَة، وعن السُّلطة التَشْرِيعِيَة، وحتّى عن السلطة القضائية الحالية. ولماذا ؟ لأن جزءًا هامًّا مِن المُعَارِضِين السيّاسيّين يَعْتَبِرُون (في داخل أنفسهم) أن أفراد السلطة القضائية هم أيضًا مُنْحَازُون حاليًّا لِلْأَشْخاص الحَاكِمِين، وَلِلنِّظام السياسي القائم. حيثُ أنه اِنْفَضَح، خلال مُجمل العُقُود الماضية، أن جهاز القضاء كان مُنْحَازًا لِأُطْرُوحَات النظام السياسي القائم في مُجْمَل المُحاكمات التي لها أَبْعَاد سياسية، مثل مُحاكمات المُعْتَقَلِين والمُعارضين السِّياسيّين.

- ***الاسْتِنْتَاج رقم 6*** **:** تُقَسِّم هذه الرسالة المُسَرَّبَة المُواطنين إلى عِدَّة أَصْنَاف؛ وهي : (1) صِنْف المواطنين العاديّين؛ (2) صِنْف المُوَظَّفِين المأجورين في أجهزة الدولة؛ (3) صِنْف الأشخاص «***المُتَعَاوِنين مع أجهزتنا***»، (وقد ذَكَرت الرسالة أمثلة عن أسماء أشخاص وأحزاب مُصَنَّفِين كَـ «***مُتَعَاوِنين***»؛ (4) صِنْف «***عُمَلَائِنَا المُنْتَسِبين***» إلى التنظيمات المُعَارِضَة (وَهُم الأشخاص المُتَسَرّبين سِرًّا داخل هذه التنظيمات المُعارضة، والذين يُنَفِّذُون فيها أَوَامِر الأجهزة القمعية). (5) صِنْف «***أشخاص غير مُتَعَاوِنين***». وهم الأشخاص الذين يَرْفُضُون الخُضُوع لِتَوْجِيهَات، أو لِتَعْلِيمَات، أجهزة الدولة.

وهذا التَصْنِيف يُؤَكِّد أن آلِيَّات اِشْتِغَال النظام السياسي المَلَكِي القائم، تُجْبِرُ المواطنين على أن يكونوا مَسُودِين، وَخَاضِعِين. ولا تَسمح لهم بأن يكونوا أكثر من ذلك. وفي هذا الإطار، وعلى خِلَاف وُعُود بعض الأحزاب التَقَدُّمِيَة، تَغْدُو «الديموقراطية» (بما فيها «الديموقراطية التشاركية») مُسْتَحِيلَة. وتوجد فعلًا نسبة هامّة من المواطنين المَسْحُوقِين، لَا تَقْدِرُ على نَقْد، أو رَفْض، أو الانتفاض ضدّ، أَوْضَاعِهَا

المُجتمعية. بَل تَتَحَمَّلُ هذه الجماهير بِصَبْر بأن تَبْقَى في مُستوى هذا الدَّور المُجتمعي المُتَدَنّي.

والأشخاص شَديدُو الفقر، هُم عادةً الذين يَقْبَلُون بِأن يعملوا كَـ «***مُتَعَاوِنين مع أجهزتنا***»، وَكَـ «***عُمَلَائِنَا المُنْتَسِبين***» إلى التنظيمات المُعَارِضَة. وَمِن المُفْتَرَض أن يَحْصُل عَادَةً الأشخاص «المُتَعَاوِنُون»، والأشخاص «العُمَلَاء المُنْتَسِبُون»، على «مُقَابِل» مَادّي، أو على «مُكَافَآت»، إمّا على شكل أُجُور، أو مَدَاخيل شهرية، أو على شكل رِيع اِقتصادي، أو على شكل تَسْهيلَات في الاِغْتِنَاء غير المشروع، أو على شكل اِمْتِيَّاز الإفْلَات مِن العِقَاب، الخ.

<u>الاستنتاج رقم 7</u> **:** خلال العَشْر سَنوات الماضية، كُنْتُ أُنَبِّه بعض المناضلينَ إلى اِحْتِمَال وُجُود ***عناصر بُولِيسِيَة مُتَسَرِّبَة*** (*infiltrés*) داخل مُعظم الأحزاب، والنقابات، والجمعيات. بما فيها أحزاب اليسار. وَقُلْتُ مِرارًا لبعض المناضلين، خلال بعض الاجتماعات التنسيقية، أنه من بين قُرابة العشرين شخص الحاضرين في اِجْتِمَاع التَنْسِيق المَعْنِي، يُحْتَمَل جِدًّا أن يكونَ إثْنَان أو ثلاثة أشخاص مَشْكُوك في تَعَاوُنِهم مع الأجهزة المُخابراتية أو القَمعية. لكن كثيرين من المناضلين كانوا يَعْتَبِرُن هذه التَنْبيهات مُبَالَغ فيها، أو خَيَالِيَّة. وكانوا يَرْفُضُون تَصْديق وُجُود أشخاص "مُتَسَرِّبين" داخل تنظيماتهم الحِزْبِيَة، أو النقابية، أو الجَمْعَوِيَة. ثُمّ جاءت فيما بعد أحداثٌ، وَوَثَائِق، وَمُعْطَيَات، بما فيها هذه الرسالة المُسَرَّبَة على شبكة الإنْتِرْنيت، لِتُؤَكِّد وُجُود تِلك الحَقيقة المُرَّة. حيثُ أنه شَهِدَ شَاهِدٌ مِن أَهْلِهَا. وَحَيْثُ لَا يُمكن أن يُوجد أَيّ شكل من أشكال التنظيم، إلَّا وَسَرَّبَت الأجهزة القمعية والمُخَابَرَاتِيَة دَاخِلَه عُمَلَاءَهَا. وَحَيْثُ أن هذه الرسالة المُسَرَّبَة تَعْتَرِفُ هي نَفْسُهَا بِوُجُود عِدَّة أَصْنَاف مِن الأشخاص، وهم : 1) صِنْف «***المُتَعَاوِنين مع أجهزتنا***» (*nos collaborateurs,*

nos collabos). وهم الأشخاص الأعضاء في الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات، والذين يَظْهَرُون مُسْتَقِلّين في أفكارهم، وفي سُلُوكِيَّاتِهم، لكنهم يَقْبَلُون تَنْفِيد الخَدمات السِرّيَة التي يطلبها منهم ضُبَّاطٌ في الأجهزة القمعية، أو المُخابراتية. 2) صِنْف «***عُمَلَائِنَا*** (nos agents). وهم الأشخاص الذين يَقبلون بأن يعملوا كَجَوَاسِيس سِرِيّين لِصالح أجهزة المُخابرات، أو لِصالح أجهزة أخرى تَابِعَة للدّولة. 3) صِنْف «***عُمَلَائِنَا المُنْتَسِبين***» إلى تَنْظِيمَات الأحزاب والنقابات والجمعيّات والحَرَكَات المُعارضة. وهم الأشخاص العُمَلَاء السِرِيّين الذين تَسَرَّبُوا (infiltrés)، أو تَسَلَّلُوا (affiliés)، داخل الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيّات المُعارضة، وَحَصَلُوا على العُضْوِيَة داخلها. ويعملون كمناضليّين عاديّين داخلها. بَلْ يُظْهِرُون عَادَةً حَمَاسًا نِضَالِيًّا أكبرَ من بَاقِي المناضلين العاديّين. لكن دَوْرَهُم الخَفِيّ هو التَجَسُّس، وَتَنْفِيد أَوَامِر ضُبَّاط في أجهزة المُخابرات، بهدف إحداث أَضْرَار في تلك الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات، مثل تَعْطِيل عَمَلِهَا، أو عَرْقَلَة إِنْجَاز أَنْشِطَتِهَا، أو إِثَارَة الصِدَامَات داخلها، أو العمل على تَقْسِيمِها، أو تَشْتِيتِهَا. 4) صِنْف «***أشخاص غير مُتَعَاوِنين [معنا]***» (les insoumis). والمقصود بهم أنهم أشخاص مُتَمَرِّدُون، أو ثَورِيُّون، أو عُصَاة. أي أنهم يَرْفُضُون الإِمْتِثَال لِرَغَبَات، أو لِتَوْجِيهَات، أجهزة الدولة. 5) صِنْف «***المُتَعَاطِفين مع الحركات» المُعَارِضَة***. وهم الأشخاص الذين تُصَنِّفُهم الأجهزة القمعية كَخُصُوم سيّاسيّين، أو كَأَعْدَاء، لأنهم يُنَاصِرُون التَنْظِيمَات «العَدُوَّة» للدولة، أو للنظام السياسي القائم.

وبالتَّالي، فإن أجهزة الدولة القمعية تُصَنِّفُ المواطنين، ليس على أساس نزاهتهم، أو على أساس كفاءاتهم العِلْمِيَة، أو اجتهاداتهم، أو إِنْتَاجَاتِهِم، أو الْتِزَامِهِم بالقانون، وإنما تُصَنِّفُهُم على أساس دَرَجَات

طَاعَتِهِم، أو وَلَائِهِم، أو خُضُوعِهِم، أو اِنْبِطَاحِهِم، أو خِدْمَتِهِم، لِلنظام السياسي القائم. بِمَعْنَى أن الدولة تَعْمَل فقط بِأُسْلُوب «الزَّبُونِيَة» (clientélisme). مع كلّ ما تَفْتَرِضُه «الزَّبُونِيَة» مِن خَرق لِلقوانين القائمة.

وحينما تَكَلَّمْتُ (مثلًا في كتاب "نقد أحزاب اليسار") عن «***الأحزاب الخَاضِعَة***»، *أو «الأحزاب الإدارية»، أو «الأحزاب المَخْزَنِية»*، كان المقصود بها تلك الأحزاب التي نَشَأَت بإيعاز من السّلطة السياسية، أو بِتَعْلِيمَات مِن وزارة الدّاخلية، أو تلك التي لا تتحرك إلاّ طِبْقًا لِأَوَامِر، أو لِتَوْجِيهَات، الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة.

وَسبق لي أن دَعَوْتُ، مِرارًا وَتِكْرَارًا، قيّادات أحزاب اليسار إلى القيّام بِحَمَلَات مُسْتَتِرَة، وَتَحْقِيقَات سِرِّيَة، لِلْبَحْث عن العناصر التي يُحْتَمَل فيها أن تَكُون بُوليسية مُنْدَسَّة داخل تنظيماتها. لكن أحزاب اليسار لم تَقْتَنِع إلى حَدِّ الآن بِضَرُورة القِيَّام بِتلك التَحَرِّيَات لِلْكَشْف عن المُتَسَرِّبين، والعُمَلَاء. ومن واجب أحزاب اليسار أن تَتَشَدَّد في شُروط مَنْح العُضْوِيَة لِلْمُرَشَّحِين إلى الاِنْخِرَاط في تَنظيماتها، وأن تَكُون حَازِمَة في مُراقبة سُلُوكِيَّات أعضائها، لِتَلَافِي تَسَرُّب الأشخاص المُعَادِيّين داخلها. وَيَتَوَجَّبُ على كلّ حزب يساري أن يَعْمَل من أجل التَوَفُّر على ***جهاز حِزْبِي خَاصّ به***، يكون على شكل ***تَنْظِيمي أَمْنِي*** مُوَازٍ، وَسِرّي، وَمُتَخَصِّص، وَمُضَاد لِلْمُنْدَسّين، وَ لِلْمُخْبِرين، وَلِلْعُمَلَاء، وَمُضَاد لِتَسَرُّب العناصر المُعادية إلى داخل الحزب المعني. ويجب أن يكون هذا الجهاز الحزبي الأمني، في نفس الآن، سِرِيًّا بِالنسبة لِخارج الحزب، وكذلك بالنسبة لِداخل الحزب. ويجب أن يكون خاضعًا وَمُنْضَبطًا لِلقِيّادة المركزية للحزب وَحْدَهَا. وتعمل الدولة هي نفسها منذ عُقُود بهذا الأسلوب. وكلّ حزب يساري لا يَتَوَفَّر على جهاز أمني سِرّي خاص بالتَخَابُر، وجهاز أمني خاص بِمُكَافَحَة المُخابرت المُعادِيَة،

سَيَكُون بِمَثَابَة حزب أَعْمَى، وَأَصَمّ، وَمُعَوَّق. فلماذا لا تُقَلِّدُ أحزاب اليسار ما تَفْعَله الدولة؟ وَلِمَنْ يَرْغَبُ في الحُصُول على المَزيد مِن المَعْلُومات في هذا المجال، يُمْكِنه العُثُور بِسُهُولة على وَثَائِق، وعلى كُتُب، تشرح هذه القَضَايَا. وهي مَنشورة على الإِنْتِرنيت (باللغات الغربية). وَإذا لم تَسْتَعِن أحزاب اليسار بِتِلك الأجهزة الأمنية السِرِّيَة الخاصّة بها، فإن أجهزة مُخابرات الدولة (وربّما حتّى مخابرات دُوَل أجنبية، بما فيها إسرائيل) سَتُدْخِل عُمَلَائَهَا السِرِّيّين إلى داخل أجهزة أحزاب اليسار، وَسَتُسَيْطِرُ عليها، وَسَتَتَحَكَّمُ فيها، وَسَتُحَوِّلُهَا إلى دُمْيَات طَيِّعَة. «»

وَبَعْدَما حدث تَرْسِيم «تَطْبِيع» العلاقات فيما بين دولة المغرب والكِيَان الإِسرائيلي منذ يناير 2020، أصبح وَارِدًا أن تُزَوِّدَ إسرائيل دولة المغرب بِوَسَائِل دَمَار خَفِيّ، وَجَديد، مثل بَرْمَجِيَّات (logiciels) «بِيغَاسُوس» (Pegasus) التي تَتَجَسَّسُ على الهواتف المَحْمُولَة()، ومثل الاِغْتِيَالَات الخَفِيَة بواسطة مَواد «نُوفِيتْشُوكْ» (Novitchok)، و«البُولُونْيُومْ» (Polonium) التي أُسْتُعْمِلَت في الاِغْتِيَال السِرّي وَالبَطِيء لِلرّئيس الفلسطيني يَاسِر عَرَفَات. حيثُ غَدَت ضَرُورة الحَذَر من مُنَاوَرَات أو مُؤَامَرات أجهزة المُخابرات أَشَدُّ إِلْحَاحًا.

ومن المعروف أن الضُبَّاط في أجهزة مُخابرات الدولة، ليسوا مثل المناضلين، مُجرّد مُتَطَوِّعِين، أو هُوَّاة، أو مُتَهَاوِنين، يقضون مُعظم وَقتهم في أعمالهم المِهَنِيَّة، أو العَائليّة، وَلَا يُخَصِّصُون سِوَى وقتًا صغيرًا لِلقضايا السياسية. وإنما هؤلاء الضُبّاط في المُخابرات هُم سِيّاسِيُّون مُحْتَرِفُون، شُغْلُهم اليومي كُلُّه يدور حول مُراقبة القِوَى اليسارية، وَتَتَبُّعِهَا، وَتَحْرِيك العُمَلَاء داخلها، لِإِنْجاز أهداف تَحْيِيدِهَا، أو تَعْطِيلِهَا، أو إفشالها، أو تَخْرِيبها.

وقد سبق أن حدث في المغرب، مرارًا، وتكرارًا، لِلسُلْطَة السياسية، أو لأجهزة المُخابراتية، أن سَرَّبَت عناصرها داخل قِيَّادات بعض الأحزاب اليسارية القديمة، وحوّلتها مِن الداخل إلى نَقِيضِها. وحدث أيضًا أن أشخاصًا مثل اسماعيل العلوي، ونبيل بن عبد الله، تَسَرَّبَا، في قرابة سنوات 1980، إلى داخل "الحزب الشيوعي" القديم (والذي غَيَّرَ اِسْمَه فيما بعد إلى "حزب التقدم والاشتاركية")، وَاحْتَلَّا فيه مَواقِع المسؤولية الرئيسية، وَحَوَّلَا ذلك الحزب الشيوعي القديم إلى حزب مَلَكِي، وَمُحافظ، ورأسمالي، ويميني، وانتهازي. وذلك بالرّغم مِن وُجود أساتذة جَامِعِيّين مَرْمُوقِين داخل هذا الحزب. وهل تَحَرَّك هذان الشخصان بِإِيعَاز من السُّلطة السياسية؟ هذا لا يَهُمّ هنا. لأننا نَدرس ظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة، ولا تَهُمُّنَا نَوَايَا الأشخاص في هذه الظواهر. بالإضافة إلى أن هذا الكلام لَا يُشَكِّلُ، لَا سَبًّا، وَلَا إِهَانَة، لِلْأَشْخَاص المَعنيّين. وَإِنَّمَا هذا تَقْيِيم سِيَّاسِيّ يَتَبَنَّاه عَدَدٌ هامّ مِن المُواطِنِين.

وتوجد أمثلة أخرى لِعناصر تَسَرَّبَت في سنوات 1965، داخل قيّادات أحزاب يسارية أخرى، مثل "حزب الاتحاد الوطني للقُوَّات الشعبية"، وكذلك في سنوات 1980، داخل قيّادة "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية"". وَعَمِلَ هؤلاء العُملاء أو المُتَسَرِّبُون، حسب الفترات، على إِضْعَاف أحزاب اليسار، أو التَحَكُّم فيها، أو عَرْقَلَتِهَا، أو شَلِّهَا، أو تَقسيمها، أو تَسْخِيرِها، أو قَلْبِهَا إلى نَقِيضها. والخَطَأ (في هذه التَسَرُّبَات) لَا يرجع إلى المُتَسَرِّبين، وَإِنَّمَا يَعُودُ دائمًا إلى قِيَّادَات تلك الأحزاب التي سمحت بِإِمْكَانِيَّات حُدُوث تلك التَسَرُّبَات. بَيْنَما التنظيمات الماركسية اللينينية، التي نشأت في سنوات 1970، كانت قَوِيَّة نِسْبِيًّا في تَأْثِيرها على الجماهير، رغم أن أعداد أفرادها كانت قَلِيلة جدًّا. ومن بين الأَسْرَار التي تُفَسِّرُ قُوّة النَأْثِير النسبية لتلك التنظيمات الماركسية اللينينية، هو أنها كانت

شديدة الحَذَر عند قَبُول عُضْوِيَة المُرَشَّحِين الجُدُد، وشديدة اليَقَظَة، والصَرَامَة، في تعاملها مع المُتَعاطفين معها، ومع المُرْتَبِطِين بها، ومع المُنْتَسِبين إليها.

وَمِمَّا ظلّت تشتكي منه مُجمل قِيّادات قوى اليسار في المغرب، منذ بداية الاستقلال الشكلي للمغرب في سنة 1956 إلى اليوم، هو أنها تَجد صُعُوبَات هَائِلَة جِدًّا في تَدْبِير أحزابها المُعارضة للنظام السياسي القائم. وذلك إلى درجة أن هذه القيادات كانت تُحِسُّ أحيانًا أن أحزابها مَشْلُولَة. وَلَا تَسْتَطِيع إِنْجاج أيّة مُبَادَرة نِضَالِيَة. وهذه الأوضاع لم تَكُن اِعْتِبَاطِيَة. وكثير من هذه القيادات كانت لَا تَدري أنه، إذا كان أشخاص «عُمَلَاء»، مُتَسَرّبين داخل أحزابهم، وداخل حَتَّى بعض الأجهزة القيادية لأحزابهم، أو إذا كانت الأجهزة المُخابراتية قد نَجَحت في تَحْوِيل بعض أعضاء هذه الأحزاب إلى «عُمَلَاء»، أو «مُتَسَرّبين»، عبر اِسْتِغْلَال نُقَط ضُعْفِهم الشخصية، فإن هؤلاء الأشخاص «العُمَلَاء» قد يستطيعون، بِوَسَائِل بَسِيطَة، عَرْقَلَة مُعْظَم أنشطة تلك الأحزاب. فَتُصبح تلك الأحزاب شِبْهَ مَشْلُولَة، أو كَأَنَّهَا مُعَوَّقَة، أو كَأَنَّهَا غَير مَوْجُودة. بل قد تَنْجَحُ الأجهزة المُخابراتية في تَحْوِيل هذه الأحزاب اليسارية إلى عَكْسِهَا (مثلما حدث في حالة "الحزب الشيوعي" القديم، وفي حالة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية"). وبدون توفّر كلّ حزب يساري على جهاز حزبي أمني مُضاد لِتَسَرّب الأعداء داخله، سَيَصْعُب على هذا الحزب المعني حماية نفسه من تَأْثِيرات هؤلاء الأعداء «المُنْدَسّين»، أو «المُتَسَرّبين».

وبعد ظُهور "حركة 20 فبراير" في سنة 2011، بدأ يَنْكَشِفُ أن بعض الجهات في الدولة قد تحمل، من فترة لأخرى، مُيُولَات «فَاشِيَة» (fasciste). والكلام عن هذه المُيُولَات «الفاشية»، ليس لَا سُبَّة، وَلَا إِهَانَة، بل هي ظَاهِرَة مُجتمعية، قد نَجِدُها، بِدَرَجة أو بِأُخرى، حتى في

بعض دول العالم الأخرى (في الغرب، وفي الشرق). حيث لم تَـعُد تلـك الجهـات تَكْتَفِـي بِالـقَمْع المُعْتَـاد، وَلَا بـالأجهزة الـقمعية مِن الطِ رَاز التَـقْلِيدِي، أو القَـدِيم. وذلـك رَغْم التَصَـاعُد الهَائِل الحَاصِـل في تَـعَدُّد، وَتَنَوُّع، هذه الأجهزة الـقمعية. بالإضـافة إلى مـا يُرَافِـقُ ذلـك من تَضَخُّم كَبِير في مِيزَانِيَّات هـذه الأجهـزة القمعيـة. ومن المُمكن أن تَـعمل هـذه الجهـات (في الأجهـزة الـقمعية) على إِنْشَـاء أو اسـتـعمال نـوع مِن «المِيلِيشْـيَات الـفَاشِيَة الصِـدَامِيَّة». وهـذه «المِيلِيشْـيَات» تُشْـبِهُ «البَلْطَجِيَّة» في مِصْـر، أو «الشَـبِّيحَة» في سُـورْيَا، أو «العِيَّاشَـة»، أو «المُرْتَزِقَة»، الخ.

وأعضاء هذه «المِيلِيشْيَات» هم أَصْلًا فُـقَرَاء تَـعِسُون، يبحثون عن أيّ مَصْـدَر كـان لِلْـعَيْش. وكـان بِالإِمْكَـان أن يكـون هـؤلاء الأشـخاص الـفقراء مُناصـرين لِلـقِوَى المُعارضـة، أو اليسـارية، لكن بَحْثَهُم عن أيّ مصـدر لِلْعَيْش، يَدْفَـعُهُم بسـهولة إلى الـقَبُول بِخِدْمَـة الأجهـزة الـقمعية والمُخَابَرَاتِيَة.

وقد ظَهَرَت «الشبيبة المَلَكِية» إِبَّان "حركة 20 فـبراير"، وذلـك منـذ سـنة 2011. وقـد بَـانَ أَثْنَـاء تلـك المُظَ اهَرات الاحتجاجيـة أن مُهمّـة «الشـبيبة الملكيـة» هي افتـعال الصِـدَامَات العَنِيـفَة مـع المُتَظَ اهِرين السِّلْمِيّين، بِهَدَف منعهم بالقُوّة من التَظَاهُر. لأن قـوّات الـقمع العادية، الـتي تَلْبِسُ الـزَيَّ الرَّسْـمِي، تَتَلَافَى تَصْـوِيرَها من طـرف وسـائل الإعلام وهي تَـقْمَع بِالهَرَاوَات المتظاهرين السِّلْمِيّين.

وبعد سنة 2020، بـدأ يظهـر، في بعض المناسـبات، صِنـف جديـد من «البَلْطَجِيَـة»، على شـكل «جَمْعِيَّات» مُسَيَّسَـة، وَيَمِينِيَّة مُتَطَرِّفَـة. وَالمُرَجَّح هو أن تـكون مُمَوَّلَة، أو مُنَظَّمَة، بِإِيعَازٍ من الأجهزة الـقمعية أو المُخَابَراتيـة. لأن الأشـخاص الخـواص لا يـقدرون على تـنظيم هـذه «الجَمْـعِيَّات». ولأن هـذه «الجمعيـات» تَسْتَقْـوِي بـالأجهزة الـقمعية،

وَتَحْظَى أحيانًا بِدَعْمِهَا. والشِعَار المُفَضَّل لَدَى هذه الجمعيّات هو الشِعَار الرّسمي : «الله، الوَطَن، المَلِكْ». وَتَساءَل بعض المناضلين حول إمكانية أن يكون بعض أعضاء هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة مَأْجُورين خَفِيّين لَدَى الدولة. وَتَتَمَيَّزُ هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة بِدِفَاعِهَا المُتَطَرِّف عن النظام السياسي المَلَكِي القائم. وَتُشْهِرُ رُمُوزَه وَتُعَظِّمُهَا. وَتَحْضُر أحيانًا هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة إلى بعض الأَنْشِطَة التي يُنَظِّمُها المناضلون المُعَارِضُون، وَتُحَاول عَرْقَلَة قِيَامِهم بِتِلْكَ الأنشطة النضالية، أو تُحاول منعهم من تنظيمها. فَتَحْدُث تَوَتُّرَات، قَدْ تَتَحَوَّل بِسُهُولة إلى صِدَامَات عَنِيفَة، وَمُؤْسِفَة. وَتَمِيل تِلْقَائِيًّا هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة إلى العمل بِعَقْلِيَّات وَأَسَالِيب "المِيلِيشْيَات الفَاشِيَة". وهي مُدَرَّبَة خِصِّيصًا على خَوْض الصِدَامَات العَنِيفَة. وَتَبْقَى عَادَةً فِرَق القمع مُتَفَرِّجَة، ودون ردّ فعل، أو تَقِفُ إلى جانب هذه الأنواع من «المِيلِيشْيَات الصِدَامِيَّة»، بَلْ قد تَحْمِيهَا، أو تُنَاصِرُهَا.

- ***<u>الاِسْتِنْتَاج رقم 8</u>*** : أَمَرَ كاتب الرسالة المُسَرَّبَة مَرْؤُوسِيه بِـ : « حَشْد ***التَرْسَانَة القانونية من أجل اِقْتِنَاص كلّ هَفَوَات***»، أو أخطاء، هؤلاء المُعارضين السياسيّين، والمناضلين الثوريّين، وذلك طَبْعًا بِهَدف اِسْتِغْلَال هذه «الهَفَوَات»، لِتَلْفِيق التُهَم الجِنَائِيَة ضِدَّهم، واعتقالهم، وَتَبْرِير الحُكْم عليهم بِعُقُوبَات حَبْسية، بِهَدَف رَمْيِهِم في السِّجْن، وَتَهْمِيشِهم خلال سنوات طويلة، مثلما حدث مع عَشَرَات الآلاف مِن المُعتقلين السياسيّين القُدَامَى، وَمِثْلَمَا يحدث حاليًّا مع المُعتقلين السياسيّين الجُدُد (ومنهم الموجودين حاليًّا في سُجُون المغرب). فَيَظْهَرُ هكذا هؤلاء المَسْجُونين، ليس كَمُعْتَقَلِين سِيَّاسيّين، وَإنما كَمُجْرِمين عَادِيّين. وَ«الهَفْوَة»، مِن فِعْل «هَفَا»، وجَمْعُهَا «هَفَوَات»، أو «هَفْوَات»، وَتَعْنِي عادةً زَلَّةَ لِسَان، أو غَلَط لَفْظِي، أو زَلَّة. والمقصود من عبارة «اِقْتِنَاص كُلّ الهَفَوَات» القَانُونية، هو اِسْتِغْلَال

الأخطاء غير الإرَادِيَة، واستثمار جَهْل المناضلين لِبَعْض تَفَاصِيل القانون. الشيء الذي قد يُفْصِحُ عن وُجود رغبة لَدَى سُلطات الدولة في استغلال «الهَفَوَات القَانُونية» التي يرتكبها المعارضون السياسيّون، بِهَدَف الانتقام منهم، أو قمعهم، أو تَهْمِيشهم.

وَتُثْبِتُ إِذَنْ هذه الرسالة المُسَرَّبَة، أن أجهزة الدولة، وخاصة منها الأجهزة القمعية، لَا تَتَعَامَل دائمًا مع «القانون» كَأَداة مُحَايِدَة لِتَحْقِيق العَدْل في المُجتمع، وَإِنَّمَا تستعملُ أحيانًا «***التَرْسَانَة القانونية***» بِشكل اِنْتِهَازِي، وَمُتَعَمَّد، كَسِلَاح لِمُحَارَبَة المُنْتَقِدين، والمُعَارِضين السيّاسيّين. ومن المُحتمل أن يعمل بعض المُشَرِّعِين، هم أيضًا، ليس بهدف إِنْتَاج قَوَانِين مُحَايِدَة، تُحَقِّق العَدْل في المُجتمع، وَإِنَمَا يعملون بهدف إنتاج «***تَرْسَانَة من القوانين***» تَكُون سَهْلَة الاِسْتعمال كَسِلَاح لِمُمَارَسَة القَمْع، وَلِمُحَارَبَة، مُجمل المُنْتَقِدين، والمُعَارِضِين، والثوريّين. وَمَعْنى ذلك، أن ***الدولة ليست جِهَازًا مُحايدًا***، أو فوق الصراع الطبقي. وإنما ***تَتَحَوَّل الدولة إلى أَدَاة من بين أَدوات الصراع الطبقي، حيثُ يَستخدمها الحُكَّام، والمُسْتَغِلُّون الكبار، كَأَدَاة لِقَمْع الشعب، وَلِإِخْضَاعِه بِالحِيلَة، وَإِنْ لَمْ تَنْفَع الحِيلَة، فَبِقُوَّة القَانُون، وَبِقُوَّة مُؤَسَّسَات الدولة.***

وفي الوقت الذي تعمل أحزاب اليسار في إطار «العَلَنِيَة»، وَتَمْتَنِعُ عن خَوض أيّ نَشَاط حزبي في «السِرِّيَة»، وَتَعْتَادُ أحزاب اليسار على التَقَيُّد بِكلّ القوانين القَائمة، فإن هذه الرسالة تَفْضَحُ أن بعض أجهزة الدولة، وخاصّة منها وزارة الداخلية، والأجهزة القمعية، وَأجهزة مُرَاقَبَة التُرَاب الوطني، والمُخَابَرَات، الخ، لَا تَحْتَرِمُ دَائمًا القَوَانين القَائِمَة، بَلْ ***تَتَدَخَّل في المَيَادين السياسية، وَتَعْمَل أحيانًا كَأَنها حِزْب سيّاسي سِرِّي مُنْحَاز، يُغَلِّبُ الطبقة السَّائِدَة، وَيُنَاصِر النظام السياسي القائم، وَيُدَافِع عنهما بِأَجهزة الدِعَايَة، والقَمع، والمُخابرات،***

والمُراقبة، الخ. وَلَا يَتَقَيَّد دائمًا هذا الحزب الدَوْلَتِي السِرّي المُنْحَاز بِالدُّستور، وَلَا بالقوانين القائمة. بل يَخْرُقُهَا كلّما دَعت الضرورة إلى ذلك، أو يَتَحَايَلُ بها، وذلك بهدف قَمع، واعتقال، وسجن بعض المُنْتَقِدين، وبعض المُعارضين السياسيّين، أو المناضلين الثوريّين. ***أَفَلَا يُصْبِحُ، في هذه الحَالة، جَائِزًا، وَمَشْرُوعًا، لِقِوَى اليسار، وَلَوْ من بَاب الدِّفَاع عن النفس، أن تَقُوم، هي أَيْضًا، ببعض أنشطتها الحزبية في «السِرّيَة»*** ؟

<u>الأَسْتِنْتَاج رقم 9</u> : إِنْكَشَفَ أن الأجهزة القمعية تَتَعَامل مع «عُمَلَائِهَا»، ومع «المُتَعامِلين معها»، بما فيهم «المُنْتَسِبين»، أي ***المُتَسَرّبين*** داخل التَنْظِيمَات المُعَارِضَة، بِصَرَامَة قَدْ تكون قَاسِية، أو لَا مُبَالِية. وحتّى «العُمَلَاء» الذين يَتَهَاوَنُون، أو «المُتَعَاوِنُون» الذين يَرْغَبُون في قَطْعِ علاقاتهم مع الأجهزة المُخابراتية، وَيُريدون إِنْهَاء «تَعَاوُنِهم» معها، قد يَتَعَرَّضُون لِلضَّغْط، وَرُبَّمَا لِلْقَمع، أو لِلْانْتِقَام، لكي يَسْتَمِرُّوا، رغم أنفهم، في خدمة الأجهزة القمعية، أو المُخابراتية. حيث هَدَّدت الرسالة المُسَرَّبَة قائلةً : «كل تَهَاوُن في تَنْفِيذ هذه التَعْلِيمَات، في هذه المرحلة الحرجة، مِن قِبَل ***المُتَعَاوِنين***، سَيُعَاقَبُ وِفْقًا لِلْجَارِي به العَمَل». ويظهر أن استعمال هذه «العُقُوبَات»، هو أسلوب مَعْمُول به، وَمُعْتَاد عَلَيْه، حيثُ قِيلَ أنه «جَارٍ به العَمَل».

<u>الأَسْتِنْتَاج رقم 10</u> : مِن الزَّاوِيَة النَظَرِيَة، فإن ***العلاقة بين الدولة والأحزاب السياسية*** (أو ما شَابَهَهَا، مثل اللُّوبِيَّات [lobbies]، والمَجموعات المُؤَثِّرَة، والتنظيمات، والشبكات، الخ) ، ***تَتطوّر حسب طبيعة النظام السياسي القائم.*** وتَخْتَلِف علاقة الدولة بالأحزاب السياسية مِن نَمَط إِنْتَاج مُجتمعي إلى آخر. حيث لاحظنا في البلدان الرأسمالية، في المراكز الإمبريالية الأوروبية والأمريكية، أن الأحزاب السياسية، لَا تَقْدِرُ على التَحَكُّم في الدولة بشكل كُلِّي، وإنما تُؤَثِّرُ فيها

إلى حَدٍّ مُهِم. بينما في البلدان الرأسمالية في العالم الثالث، وخاصّة منها الأنظمة الاستبدادية (مثل المغرب)، نلاحظ أن الدولة هي التي تَتَحَكَّمُ في مُجمل الأحزاب، أو تُؤَثِّرُ فيها إلى حَدٍّ هَام. أما في أنظمة الاتحاد السوفياتي، وفي الصِّين، أي في أَنْظِمَة «اِشْتِرَاكية»، أو «في طَوْر التَحَوُّل إلى الاشتراكية»، فإن الحزب الشيوعي الحَاكِم، هو الذي يَتَحَكَّمُ في الدولة، وَيُسَيِّرُهَا. ***ومن المُستبعد أن يُوجد تَوَازُن قَارٌّ وَدَائِم بين الدولة والأحزاب السياسية.*** فَإمّا أن تُسَيْطِرَ الدولةُ على الأحزاب، وإمّا أن يُسيطر حزب أَغْلَبِي على الدولة. وفي كِلْتَا الحَالَتَين، يكون الشعب هو الضحية.

خُلَاصَات وَأُطْرُوحَات سِيَّاسِيَة

1/) هل يُمكن جَعْل أَجْهِزَة الدولة (المغربية)، عبر إصلاحات مُعيّنة، تَتَخَلَّى كُلِيًا عن التدخل في تنظيم الانتخابات العامّة، وعن التأثير فيها، وعن مُرَاقَبَة تَطَوُّر الأفكار السياسية لَدَى جماهير الشعب، وعن مُحاولة تَكْيِيف هذه الأفكار السياسية لَدَى هذه الجماهير، وعن التَسَرُّب في الأحزاب والنقابات والجمعيات المُعَارِضَة، الخ ؟ لَا، هذا مُستحيل في إطار الرَّأْسَمَالِيَة. لأنه ما دام النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي قائما، يَسْتَحِيل على المسؤولين الكبار والمتوسّطين في مختلف أجهزة الدولة، الذين يجمعون بين السُّلْطَة والثَّرْوَة، وَيَغْتَنُون بشكل غير مشروع، يَسْتَحِيل عليهم أن يتركوا تطوّر البلاد يَسِير في الاتجاه الذي قد يُهَدِّد مَصَالحهم الشخصية والفِئوِيَّة.

2/) لقد حَدَثَت صِرَاعات مُتَكَرِّرَة، وَخَفِيَّة، داخل أجهزة الدولة، حول ***تَوْزِيع مُختلف مِيزَانِيَّات الدولة.*** وَحُسِمَت دَائِمًا هذه الصراعات لِصَالح فِئَات مُوَظَّفِي الدولة العاملين في مُختلف أجهزتها. وهكذا فُرِضَ تَقْلِيص مُتَكَرِّر، وَمُتَوَاصِل، في مِيزَانِيّات التعليم العُمُومِي،

والمُسْتَشْـفَيَات العُمُوميـة، وَمِيزانيّـات التَجْهِـزَات وَالبِنْيَـات التَحْتِيَـة المُجتمعيـة. وَتَوَاصَـلت الزِيَّادات في المِيزانيـات المُخَصَّصَـة لِأُجـور وَامْتِيَّازَات مُختلف مُوَظَّـفِي الدولـة، وخاصّـة منهم الموظّـفين في وزارة الداخليـة، والإدارات، والأجهـزة الـقمعية، والأجهـزة المُخابراتيـة، والجيش، وقـوات التـدخّل السَّـرِيع، والقـوّات الخَاصَّـة والمُتَنَـوِّعَة، الخ. وهكذا، ***غَدَت الدولة، مُعَبَّئَـة، ليس لخدمـة مصالح الشعب، وإنما لِقَمْع الشّعب، وَلِخِدْمَة مصالح الدولة كَدَوْلة*** (أي كَجِسْم مُسْتَقِل عن الشعب).

وَهكذا، ***تَتَضَخَّم الدولة، وتتقـوَّى باستمرار، وَتَتَحَوَّل إلى وَحْش مُجْتَمَعِي ضَخْم، مُسْتَقِـل عن الشعب، بَلْ مُنَاقِض لـه. وَغَـدَى أمن الدولـة أهم من أمن الشـعب.*** بَـلْ أَصْـبَح بعض المسـؤولين الكبـار والمتوسّطون في أجهزة الدولة يَتَصَرَّفُون كأنهم يَعْتَبِرُون أن أمن الشعب يَـتَعَارَض، أو يُهَدِّد أمن الدَّوْلَة. أو كـأنهم يعتبرون أن ***الدولـة هي أَهَمّ وَأَوْلَى من الشعب.*** وهكذا ***اِنْتَـقَلْنَا، دُونَ أن نَشْعُرَ بـذلك، من «مُبَرِّر وُجُود الدولة هو خِدْمَة الشعب»، إلى «مُبَرِّر وُجُود الشعب هو خِدْمَـة الدَّوْلَة»***. وَغَدَى بعض المسؤولين الكبار والمتوسّطون في أجهـزة الدولـة يَعْـتَبِرُون أن ***حِمَايَـة أمن الدولـة، يُبَـرِّر شَـرْعِيَة اِستـعمال الجَيش والأجهزة الـقمعية المُتَنَوِّعَة لِإِخْضَاع الشَّـعْب، أو لِسَحْـق الأشخاص والـفِئَات المُنْتَقِـدة في الشـعب، أو المُعَارِضَـة، أو المُحْتَجَّة، أو الثَائِرَة.***

3/) في مُجمـل الصـراعات السياسـية، والاقتصـادية، الجاريـة في المُجتمع، تَعمل مُختلـف مُؤَسَّسَات الدولة، بما فيها الأجهـزة الـقمعية، والمُخابراتية، وفي نـفس الآن، كَخَصْم وَكَحَكَم.

4/) يَشْعِر تِلْقَائِيًّا الكثير مِن المسؤولين المُسَيِّرِين لِلأجهـزة الـقَمعية والمُخابراتيـة، بِضَـرُورة ***الـوَلَاء والإخلاص، ليس لِمُؤَسّـسات الدولـة***

كَمُؤَسَّسَات، أو لِلقانون كَتَعَاقُد مُجْتَمَعِي مُحَايِد، وَإِنَّمَا يَعْمَلُون بِدِ الوَلَاء والإخلاص لِلْأَشخاص الحَاكِمين كَأَشْخَاص. وَبَدَلًا مِن أن تَكُون الدولة مُجَسَّدَة في مُؤَسَّسَات وَقَوَانِين غَيْر مُنْحَازَة لِأَيّ فَاعِل في المُجتمع، تُصْبِحُ الدولةُ مُجَسَّدَة في أَشْخَاص كَأَشْخَاص. وَيَتَمَيَّزُ هؤلاء الأشخاص الحَاكِمين بِاحْتِكَارِهِم، في نَفس الوَقت، لِلسُّلُطَات وَلِلثَّرَوَات. وَلَا يَعْبَأُ كثيرون من هؤلاء الحَاكِمين بِوُجُود هذا التَضَارُب الصَّارِخ في المَصَالِح (conflits d'intérêts). ***وَيُحِسُّ بعض المَسْؤُولِين الكبار والمتوسطين، الذين يُسَيِّرُون الأجهزة الإِدَارِيَة والقمعية والمُخابراتية، أنهم يَحْصُلُون على أُجُور سَخِيَة، وعلى اِمتيّازات مُعْتَبَرة، ليس من عند الدولة، أو من عند الشعب، وَإِنَّمَا مِن عند الأشخاص الحَاكِمين الذين يُمَارِسُون السُّلطات السياسية.*** ومقابل ذلك، يُدَبِّرُ هؤلاء المسؤولين الأجهزةَ الإداريةَ والقمعيةَ والمُخابراتيةَ، بهدف حِمَايَة، وَتَقْوِيَة، الأشخاص الحَاكِمين، ونظامهم السياسي القائم، وليس لخدمة مَصالح الشَّعب. لأن بعض مَسْؤُولي الأجهزة القمعية والمخابراتية، يشعرون تِلْقَائِيًّا، كَأَنَّهُم مُشَغَّلُون، وَمَأْجُورُون، لدى الأشخاص الحاكمين، وليس لدى الدولة، أو لدى الشعب، أو لدى مُؤَسَّسَات دَوْلَتِيَة غَيْر مُشَخْصَنَة. ***وهكذا، يُصبح مَصْدَرُ السِّيَادَة والسُّلْطَة، ليس هو الشعب، وإنّما هم الأشخاص الذين يَجْمَعُون، في نفس الوقت، بين السَّيْطَرَة على السُّلُطَات السياسية، والسَّيْطَرَة على الثَّرَوَات الاقتصادية.*** وهذه الرُّؤْيَة السّابقة، لا تُشَكِّل لَا سَبًّا، وَلَا شَتْمًا، وَلَا إهانةً، وَلَوْ ضِمْنِيًّا، لأيّ أحد. وإنما هي مُحَاوَلة تَشْخِيص عِلْمِي، أو نَظَرِي، لِظَوَاهر دَوْلَتِيَة (نِسْبَةً لِلدَّوْلَة)، وَمُجْتَمَعِيَة، وَتَتَجَاوَزُ أَفْرَاد المُجتمع كأشخاص.

5/) في هذا الاطار، ***يَغْدو تَطْبِيق مَبْدَأ «رَبْط المَسْؤُولية بِالمحاسبة» أَمْرًا مُسْتَحِيلًا.*** وَتُصبح مطالب مثل «بِنَاء الدولة الوطنية

الديموقراطيـة الشّـعبية والحَدَاثِيَـة»، وَ«إِقَامَـة دِيمُوقْرَاطِيَـة حَقِيقِيَّة»، وَ«الديموقراطيـة المُبَاشِـرَة»، وَ«المَلَكِيَـة البَرْلَمَانِيَـة»، وَ«دَوْلَـة الحَـقّ والقـانون»، و«التَـدَاوُل السِـلْمِي على السُّـلطة»، و«حُقـوق الإنسـان»، وَ«إِنْجَاز نَمُوذَج تَنْمَوِي اقتصادي حَقِيقِي»، و«الإِيكُولُوجِيَة الاشتراكية» (écosocialisme)[2]، الخ، ***تُصبح كُلُّ هذه المَفَاهِيم والأهداف، مُجَرَّد أَوْهَام سَاذَجة. لأنه يَسْتَحِيل إنجازها من داخل مؤسّسات هذا النظام السياسي القائم، أو عبر قَوَانِينه القائمة.***

هَامِش (2) هذه الأهداف والمطالب وَرَدَت مثلًا في «الأرضية السياسية» التي نشرها "حزب فيديرالية اليسار الديموقراطي"، الذي تَأَسّس في شهر ديسمبر 2022 في المغرب. وقالت الأرضية عن هذه المطالب : «هي معركة لن تكون عَسِيرَة» ! وَيَتَبَنَّى "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" نَفس الأهداف.

6/ كُلَّمَا تَكَرَّرَت، أو اِحْتَدَّت، أزمة الرّأسمالية، تَصَاعَد كلام بعض الشخصـيّات عن «الدِّيمُوقْرَاطِيَـة»، وعن «الحُرِّيَـة»، وعن «اللِّيبِيرَالِيـة» (libéralisme)، وعن «النِّيُولِيبِيرَالِيَـة (néo-libéralisme)»، وعن «الدَّوْلَـة الاِجْتِمَاعِيَة (L'État social)». لكن السُّؤَال الذي يَفْرِضُ نَفْسَه هو : هَل يُمكن فِعْلًا لِلدَّولـة، في إطـار الرَّأْسَـمَالِية، أن تَكُون «دِيمُوقْرَاطِيَـة» حَقًّا، وَ«لِبِيرَالِيَة»، وَ«اجْتِمَاعِيَة» ؟ إِجَابات أنصار الرَّأْسَمَالية هي دَائِمًا «نَعَم». لكن ***التَجَـارب عـبر مختلـف بُلـدان العـالم الرَّأْسَـمَالِيَة، تُجيب أن الدَّوْلـة تَتَطَـوَّرُ بشـكل لَا يُـقَاوَم نَحـو الديكْتَاتُورِيـة الخَـفِيَة لِطَبَـقَة المُسْتَـغِلّين الكِبَـار، ونحـو تَـغْلِيب خِدْمَـة مَصَـالِح الرأسـماليّين المُسْتَـغِلّين الكبـار***، وذلـك على حِسَـاب خِدمَـة مَصَـالح الكَـادِحين المُسْتَغَلّين، والفَلَّاحِين الصِّغَار، والحِرَفِيّين، والمُهَمَّشِين، والمَحْرُومِين.

(2) هذه الأهداف والمطالب وَرَدَت مثلًا في «الأرضية السياسية» التي نشرها "حزب فيديرالية اليسار الديموقراطي"، الذي تَأَسّس في شهر ديسمبر 2022 في المغرب. وقالت الأرضية عن هذه المطالب : «هي معركة لن تكون عَسِيرَة» ! وَيَتَبَنَّى "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" نَفس الأهداف.

/7) ***في الأصل، خُلِقَت الدولة لِخِدْمَة مَصالح الشّعب، وَصِيَّانَة أمنه.*** لكن في إطار الرَّأْسَمَالِيَة (بِمَا فيها الرَّأْسَمَالية النَبَعِيَة، واللّيبيرَالِيَة)، تَنْقَلِبُ الأُمُور بِسُرْعَة إلى عَكْسِهَا. فَيُصْبِح الشّعب مُسَخَّرًا لِخِدْمَة الدولة. وتُصبح الدولة مُسَخَّرَة لِخِدْمَة مَصَالح طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار. وَتَغْدُو صِيَّانَة أَمْن الدولة مُبَرِّرًا لِلتَضْحِيَّة بِأَمْن الشعب. ومن فترة لأخرى، يَنْفَضِح أن أجهزة الدولة تعمل كحزب سياسي سِرّي وَمُتَحَيِّز. وتعمل الأجهزة القمعية، والمخابراتية، بشكل مُعَاكِس للدستور، وللقانون القائم. لكن العَقْل السَّلِيم، يَنْتَبِه، وَيَنْتَقِد، وَيُعَارِض، تَحَوُّل «الدفاع عن أمن الدولة» إلى مُبَرِّر لِخَرق حقوق المواطنين، أو لِلْإِضْرَار بِأَمْن الشعب، وَبِمَصَالِحِه.

رحمان النوضة (16 ديسمبر 2022، الصيغة رقم 7).

الهوامش :

(1) أذكر هنا بعض المراجع: كتاب فريدريش إنجلس (Friedrich Engels)، "أصل العائلة، والملكية الخاصّة، والدولة". وكتاب فلاديمير لينين (V. Lénine)، "الدولة والثورة". وكُتُب لِلْمُفَكِّر الماركسي نِكُوس بُولَانْتْزَاس (Nicos Poulantzas) الذي درس آليات اِشتغال أجهزة الدولة، في عدّة مجالات، وفي عدّة كتب، منها : كتاب "نظرية مادية للدولة"، وكتاب "النظرية الماركسية والاستراتيجية السياسية"، وكتاب "الفاشية والدكتاتورية"، وكتاب "الطبقات المجتمعية في الرَّأْسَمَالِية اليوم"، الخ. كما أن لُوِيسْ أَلْتُوسَر (Louis Althusser) نشر كُتَيِّبًا حول الأجهزة الأَيْدِيُولُوجية للدولة.

(2) هذه الأَهداف والمطالب وَرَدَت مثلًا في «الأرضية السياسية» التي نشرها "حزب فيديرالية اليسار الديموقراطي"، الذي تَأَسّس في شهر ديسمبر 2022 في المغرب. وقالت الأرضية عن هذه المطالب : «هي معركة لن تكون عَسِيرَة» ! وَيَتَبَنَّى "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" نَفس الأهداف.